«هيومن رايتس» تطالب كابول بعدم العفو عن مسلحي «طالبان»

أفغانستان: واشنطن تبقي على 10 آلاف جندي .. بعد الانسحاب

واشنطن - «ا. ف. ب»: ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال مساء امس الاول ان الادارة الامريكية تعتزم ابقاء 10 الاف جندي في افغانستان بعد الموعد المقرر رسميا لانتهاء العمليات القتالية في هذا البلد بحلول نهاية 2014.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين امريكيين كبار لم تسمهم ان هذه الخطة تنسجم مع التوصيات التي رفعها قائد القوات الامريكية والدولية في افغانستان الجنرال جون آلن الذي اوصى بالابقاء على قوة يتراوح عديدها بين ستة الاف و15 الف جندي.

وستتولى هذه القوة مهام تدريب القوات الافغانية وقيادة عمليات مكافحة الارهاب بعد انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة على ارساء الامن في افغانستان «ايساف» التابعة لحلف شمال الاطلسي والمقرر رسميا بحلول نهاية 2014، بحسب الصحيفة.

وينتشر في افغانستان حاليا حوالى 67 الف جندي امريكي الى جانب حوالى 37 الف جندي من التحالف الدولي، وهؤلاء الجنود الاجانب يساندون القوات الوطنية الافغانية من جيش وشرطة والبالغ عديدها 337 الف رجل.

وفي 15 نوفمبر بدات واشنطن وكابول مفاوضات حاسمة حول وضع القوات الامريكية التي ستبقى في افغانستان بعد انسحاب قوات الاطلسي القتالية نهاية 2014.

وشددت الولايات المتحدة على انها لا تسعى للاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في افغانستان، كما يرجح ان ترفض واشنطن توقيع اي اتفاقية دفاعية مع هذا البلد كونها ستضطرها للتدخل لمساندته ضد اي اعتداء قد يتعرض له في المستقبل.

وبحسب الصحيفة فان الرئيس الافغاني حميد كرزاي يوافق على بقاء جنود امريكيين في بلده بعد الانسحاب الرسمي للقوات القتالية، ولكن بشرط ان تتم محاكمة هؤلاء امام المحاكم الافغانية في حال ارتكبوا اي جرائم، وهو شرط سبق لواشنطن ان رفضته خلال مفاوضات مماثلة مع بغداد قبل سحب قواتها من العراق.

ولكن وبغض النظر عن هذا الموضوع الخلافي، نقلت وول ستريت جورنال عن خبراء في الشؤون العسكرية من خارج الادارة الامريكية ان مهام تدريب القوات الافغانية ومكافحة الارهاب تتطلب عددا اكبر بكثير من الجنود الامريكيين قد يصل الى 30 الف جندي.

وعلى صعيد افغاني منفصل تظاهر قرابة 500 طالب امس في جلال اباد «شرق» للمطالبة بعدم اعدام جندي افغاني قتل خمسة عسكريين فرنسيين في يناير.

واكد القضاء الافغاني في اواسط نوفمبر حكم الاعدام الصادر بحق عبد الصبور الذي كان يبلغ الـ21 عند وقوع الاحداث في 20 يناير الماضي في قاعدة في ولاية كابيسا «شمال شرق».

ووحدها المحكمة العسكرية الافغانية العليا التي احيلت اليها القضية تلقائيا بعد رفض الاستئناف او صدور عفو من قبل الرئيس حميد كرزاي لتفادي عقوبة الاعدام، تملك صلاحية تجنيبه الاعدام.

واوضح المتظاهرون في بيان «تطلب من الرئيس سحب المرسوم الذي يوافق بموجبه على تنفيذ الاعدام بحق عبد الصبور».

وادين 14 سجينا من بينهم ستة انتهوا بـ«الارهاب» الاسبوع الماضي في كابول. وكان عبد الصبور من ضمن مجموعة ثالثة اشارت وسائل الاعلام الى صدور اوامر بضرورة اعدامهم سريعا وهو ما ترفض الحكومة الافغانية تاكيده.

وصرح متحدث باسم الرئيس الافغاني انه من المقرر ان يتم اعدام 16 موقوفا.

وطالب الطلاب في جلال اباد وضع حد «لاعدام كل السجناء السياسيين» في اشارة الى معتقلي حركة طالبان.

وفي 20 يناير فتح عبد الصبور النار على مجموعة من المدربين الفرنسيين فيما كانوا يمارسون الرياضة ولا يحملون سلاحا في غوان بولاية كابيسا «شمال شرق» حيث تنتشر القوات الفرنسية.

وقتل اربعة جنود فرنسيين على الفور واصيب 15 بجروح في حين توفي خامس متاثرا بجروحه بعد اسابيع.

واثار الحادث غضب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي اعلن بعد ذلك ببضعة ايام انسحاب قواته القتالية المبكر بحلول نهاية 2013 بدلا من نهاية 2014.

وسرع الرئيس الحالي فرنسوا هولاند الموعد الى نهاية 2012. ولا يزال اليوم قرابة الفي جندي في افغانستان، من بينهم 500 «عنصر قتالي» من المقرر ان يعودوا الى فرنسا قبل حلول نهاية العام، على ان تتم اعادة العناصر الباقين من مدربين وخبراء لوجستيين خصوصا، والمعدات خلال العام 2013.

بالمقابل طلبت منظمة الدفاع عن حقوق الانسان، هيومن رايتس ووتش امس من الحكومة الافغانية عدم العفو عن معتقلي طالبان بهدف التفاوض مع قادتهم حول السلام.

وافادت المنظمة ان صلاح الدين رباني رئيس المجلس الاعلى للسلام الهيئة التابعة للسلطات الافغانية، اكد منتصف نوفمبر ان قادة طالبان الراغبين في المشاركة في مفاوضات السلام سيحصلون على حصانة قضائية.

واعلن براد ادامس مدير قرع هيومن رايتس ووتش في اسيا في بيان ان «المباحثات المقبلة مع طالبان يجب ان لا تكون مرهونة بظلم تعرض له ضحايا جرائم الحرب وغيرها من التجاوزات».

واضاف «يجب الا يضطر المدنيون الافغان الى الاختيار بين العدالة والسلام».

وافرجت الحكومة الباكستانية الاسبوع الماضي عن تسعة معتقلين من طالبان من سجونها. وقالت هيومن رايتس ووتش ان خمسين ما زالوا معتقلين.

واضاف البيان ان «ضمان حصانة «لاشخاص متهمين» بالابادة وجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وغيرها من التجاوزات ينتهك القانون الدولي» مؤكدا ان «افغانستان لديها تاريخ مريب في مجال العفو» الممنوح لمجرمي الحرب.

وفي 2007 تمكن زعماء حرب نافذون من المصادقة على قانون يضمن لهم الحصانة عن كل الجرائم المرتكبة قبل تشكيل الحكومة المؤقتة بعد الاطاحة بنظام طالبان نهاية 2001.

وخلال الحرب الاهلية بين 1992 و1996 تناحر زعماء الحرب اولائك بين بعضهم البعض في كابول ومحيطها ما اسفر عن مقتل ثمانين الف مدني.

ورغم نشر الحلف الاطلسي قوات دولية في افغانستان وانفاق مليارات الدولارات لم تهزم حركة طالبان.

وخشية تصاعد اعمال العنف بعد انسحاب القوات القتالية نهاية 2014، تريد كابول التفاوض مع طالبان من اجل التوصل الى مرحلة انتقالية تكون سلمية الى اقصى قدر ممكن.

جانب من تظاهرة جلال اباد أمس

تظاهرة طلابية في جلال أباد للمطالبة بعدم إعدام جندي أفغاني قتل خمسة عسكريين فرنسيين

ارتور ماس زعيم الائتلاف القومي

تراجعت حصتهم في البرلمان إلى 50 مقعداً من أصل 135

إسبانيا: القوميون يخسرون في كاتالونيا.. والانفصاليون إلى الأمام

برشلونة - «ا. ف. ب»: مني الائتلاف القومي اليميني برئاسة ارتور ماس بنتائج مخيبة للامال في الانتخابات التشريعية التي جرت امس الاول في اقليم كاتالونيا الاسباني اذ تراجعت حصتهم في البرلمان الى 50 مقعدا من اصل 135 في حين ضاعف اليسار الانفصالي مقاعده الى 21، بحسب النتائج شبه النهائية.

واظهرت النتائج ان الحزب الاول في الاقليم حزب الائتلاف الوطني «كونفرجنسيا اي اونيو» خسر 12 مقعدا مقارنة بالاكثرية النسبية التي كان يمتلكها في البرلمان السابق وبات عليه اذا ما اراد الاحتفاظ بالسلطة لتنفيذ مشروعه باجراء استفتاء عام بشان مستقبل الاقليم ان يعقد تحالفات جديدة وهي مهمة غير سهلة على الاطلاق.

وبحسب النتائج شبه النهائية اصبح الحزب اليساري الانفصالي «اي ار سي» «اسكويرا ريبابليكانا دي كاتالونيا» ثاني اكبر قوة سياسية في الاقليم بعد فوزه بـ21 مقعدا في الانتخابات مقابل عشرة مقاعد حصدها في الانتخابات السابقة في 2010.

اما القوة الثالثة في البرلمان الكاتالوني الجديد فهي القوة الاشتراكية «20 مقعدا»، يليها بـ19 مقعدا الحزب الشعبي «يمين» الذي يمسك بزمام السلطة المركزية في مدريد.

وتعد هذه النتيجة نكسة لارتور ماس القومي اليميني الذي دعا لهذه الانتخابات على امل الحصول على اكثرية مطلقة تمكنه من تنفيذ مشروعه بالدعوة الى استفتاء عام حول تقرير المصير.

وكان ماس الذي بايعته تظاهرة ضخمة نظمت في 11 سبتمبر في شوارع برشلونة رددت فيها شعارات «الاستقلال»، وعد الكاتالونيين بتنظيم استفتاء حول مستقبل الاقليم بعد اربع سنوات اذا فاز بالانتخابات.

وامام رفض مدريد منح كاتالونيا استقلال الميزانية الذي تطالب به، راهن ارتور ماس «56 سنة» رئيس هذه المنطقة التي تتمتع بهوية ثقافية ولغوية راسخة، صراحة على المواجهة بتنظيمه هذه الانتخابات المبكرة قبل سنتين من موعدها الاصلي.

وقال ان هدفه هو الفوز باغلبية مطلقة والمضي قدما نحو «دولة ذات سيادة».

وفي الطرف المقابل وجدت الحكومة الاسبانية المحافظة المنشغلة اصلا بمعالجة الازمة الاقتصادية، نفسها تواجه تحديا كبيرا وقد تشهد تداعي نموذج نظام الحكم الذاتي الاقليمي الذي يعتبر من ركائز دستور 1978، رغم ان احتمال استقلال الاقليم يظل بعيدا.

وقد استعاد الكاتالونيون تحديدا خلال المرحلة الانتقالية الديموقراطية الحق في التكلم بلغتهم بحرية بعد ان كان ذلك محظورا خلال ديكتاتورية الجنرال فرانكو «1939-1975».

وفي حين ينجذب ارتور ماس القومي اليميني المعتدل، بذكاء النطق بعبارة «الاستقلال»، فهو يدافع في الواقع عن «دولة ذات سيادة»، مؤكدا انها ستكون قابلة للحياة اقتصاديا و«السابعة في الاتحاد الاوروبي» من حيث مستوى دخل الفرد الواحد.

ويثير ذلك انزعاج اوساط رجال الاعمال الذين يخشون من دولة قد تجد نفسها خارج الاتحاد الاوروبي ومنطقة اليورو بينما يمثل الاقليم خمس اجمالي الناتج الداخلي في اسبانيا.

وتصاعد الاحباط منذ سنتين في كاتالونيا عقب قرار المحكمة الدستورية الاسبانية الخفض من وضع الحكم الذاتي الموسع العائد الى 2006، شاطبا البند الذي يعرف بها على انها «امة».

وفي مجال الهوية وهو حساس جدا في هذه المنطقة، اججت الازمة الاقتصادية الشعور بالاحباط في كاتالونيا التي تعاني من الاقتطاعات في الميزانية وتتهم الحكومة المركزية بجرها نحو هوة مالية وتؤكد انها تعاني من عجز ضريبي قدره 16 مليار يورو في السنة وهو ما تنفيه مدريد.

نيجيريا: هجوم جديد على الشرطة في أبوجا

ابوجا - «ا. ف. ب»: هاجم مسلحون امس وحدة خاصة من الشرطة النيجيرية في ابوجا عاصمة البلاد لكن الشرطة تصدت لهم حسب ما افاد ناطق باسمها. وصرح فرانك مبا الناطق باسم الشرطة «اؤكد ان محاولة هجوم استهدفت وحدة «خاصة لمكافحة العصابات» هذا الصباح وتصدينا لها» مؤكدا ان «مسلحين» نفذوا الهجوم.

وافادت صحيفة محلية ايضا ان مسلحين هاجموا وحدة من الشرطة. وقد شنت حركة بوكو حرام الإسلامية المتطرفة عدة هجمات على وسط وشمال نيجيريا واستهدفت احيانا مراكز شرطة من اجل الافراج عن ناشطيها.

لكن لم يتسن في الوقت الراهن معرفة ما اذا كان بعض عناصر بوكو حرام معتقلين في وحدة الشرطة تلك التي هوجمت الاثنين في ابوجا. وفي يونيو 2011 استهدف اعتداء انتحاري المقر العام لشرطة ابوجا فاسفر عن سقوط احد عناصرها.

والوحدة الخاصة لمكافحة العصابات ليست في مبنى المقر العام للشرطة. ونسب الى بوكو حرام ايضا اعتداء على المقر العام للامم المتحدة في ابوجا في اغسطس 2011 اسفر عن سقوط 25 قتيلا واعتداء بالقنبلة ضد صحيفة كبيرة في العاصمة في ابريل 2012.

قالت إنها سترد عليها لاحقاً

الكونغو: «إم 23» تنتظر تسلم قرارات قمة كمبالا... بالطرق الرسمية

كينشاسا - «ا. ف. ب»: اعلنت حركة «ام 23» المتمردة امس في بيان انها لم تتسلم بعد بطرق «رسمية» قرارت قمة كمبالا التي تدعوها الى الانسحاب من غوما شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وانها ستكشف «موقفها» عندما تتلقاها.

وافاد البيان ان «قيادة حركة 23 مارس السياسية علمت عن طريق الصحافة ان سلسلة من القرارت التي تخصنا اتخذت في المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبيرة» خلال قمة كامبالا السبت. واضاف ان «قائد ام23 جان ماري رونيغا الذي كان في العاصمة الاوغندية على هامش القمة، حاول عبثا الحصول على القرار المذكور بالطرق الرسمية».

وخلص البيان الى القول ان «قيادتنا السياسية ما زالت مستعدة لاعلان موقفها الرسمي من تلك القرارات حينما تسلمها من السلطات المعنية في تلك المنظمة الاقليمية».

وطالبت القمة الطائرة في كمبالا التي شارك فيها الرؤساء يوبري موسيفيني «اوغندا» وجوزف كابيلا «الكونغو الديموقراطية» وموای كيباكي «كينيا» وجاكاوا كيكويتي «تنزانيا» بانسحاب المتمردين من غوما قبل الثلاثاء والتراجع الى مسافة عشرين كلم شمال عاصمة منطقة شمال كيفو.

في المقابل وعدت كينشاسا «باخذ مطالب «المتمردين» المشروعة في الاعتبار». ولم يلاحظ مراسلو فرانس برس صباح الامس اي حركة انسحاب متمردين في غوما. وافاد المراسلون ان متمردي ام23 ما زالوا صباح الاثنين يحتلون غوما في حين كان يفترض ان ينسحبوا منها قبل المغرب كما ورد في اتفاق بناء على وساطة افريقية.

وشاهد مصور فرانس برس بعض المقاتلين المتمردين صباحا في عاصمة اقليم كيفو الشمالي الذي تحتله ام23 منذ اسبوع.

كذلك قامت اليات عسكرية تابعة لقوات الامم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية «مونوسكو» بدوريات في الشوارع.

وصرح الناطق باسم الجيش الحكومي الكولونيل اوليفيه هامولي لفرانس برس ان «الهدوء يسود والوضع على حاله ولم تقع معارك منذ الجمعة».

وفي مونغونغا على مسافة ثمانية كلم غربا في اتجاه بلدة ساكي التي تحتلها ايضا ام23، شوهد رجال مدنيون يراقبون شاحنات بضائع في مركز مراقبة، تحت حراسة متمردين مسلحين يرتدون الزي العسكري. وردا على سؤال عن احتمال الانسحاب من غوما قال الكولونيل فياني كزاراما الناطق باسم حركة ام23 لفرانس برس انه لا يستطيع الاجابة على السؤال وانه ينتظر عودة قائد الحركة جان ماري رونيغا الذي ما زال في كامبالا.

جنود من جيش الكونغو على مشارف غوما

بعد مصرع 110 أشخاص في أسوأ حريق بالقطاع

بنغلاديش: تظاهرة عمالية للمطالبة بتحسين الظروف الأمنية في مصانع النسيج

دكا - «ا. ف. ب»: احتج رجال الاطفاء امس حريقا جديدا شب في مصنع للنسيج في بنغلادش بينما تظاهر الاف العمال مطالبين بتحسين الظروف الامنية بعد مصرع 110 اشخاص في اسوأ حريق شهده قطاع النسيج في البلاد.

ولم يوقع الحريق الجديد ضحايا بعد ان شب صباح الامس في دكا في مبنى من 12 طابقا ياوي اربعة شركات نسيج بعد اقل من 48 ساعة عن حريق هائل اتهم مصنعا اخر قرب العاصمة.

وصرح مساعد مفوض الشرطة في اقليم دكا نشار العريف لفرانس برس ان «اغلبية العمال كسروا شبابيك الطابق الاعلى وتمكنوا من الاحتماء في مكان آمن في البناية المجاورة». واوضح «لم يصب احد وقد اخمدنا الآن الحريق الذي اندلع في الطابق الاول حيث كان هناك ثياب بمادة الاكريليك السريعة الالتهاب».

وتظاهر الالاف من عمال النسيج امس مطالبين بتحسين شروط السلامة بعد الحريق الذي نشب مساء السبت لاسباب ما زالت مجهولة في مستودع في الطابق الارضي بمصنع تزرين فاشن على بعد ثلاثين كلم شمال دكا.

وحاصرت السنة اللهب اكثر من الف شخص يعملون لشركات غربية مثل مجموع سي اند ايه الهولندية وكارفور الفرنسية وايكيا السويدية.

وقضى الضحايا الـ110 وبينهم العديد من النساء اختناقا او اثر اضطرارهم الى القفز من النوافذ من طوابق عالية وجرح نحو مئة اخرين.

وقال قائد شرطة دكا حبيب الرحمن ان «عمال العديد من المصانع تركوا عملهم وانضموا الى التظاهرة. انهم يطالبون بمعاقبة اصحاب تزرين عقابا نموذجيا».

وفتحت الشرطة تحقيقا بتهمة القتل غير العمد وتسعى التحقيقات التي اقترنت بتحقيقين حكوميين اخرين، الى تحديد مسؤوليات اصحاب المصانع.

ووعد المسؤول في الشرطة المحلية بدر العالم قائلا «اننا لن نتسامح مع اي كان».

ويتوقع ان تعلن رئيسة الوزراء الشيخة حسينة اليوم الثلاثاء يوم حداد وطني بينما قفلت عدة مصانع اخرى مغلقة الاثنين. وتم تشييع جنازة جماعية لـ59 عاملا لم يتم التعرف على هوياتهم بسبب حروقهم، الاثنين في مقبرة عمومية جنوب دكا. وقال مفوض شرطة منطقة دكا يوسف هاروني «اننا نحتفظ بعينات من الحمض النووي للتعرف عن اقاربهم بهدف تعويضهم».

رجال الاطفاء يحاولون اخماد حريق الأمس